E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1995/127
7 February 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الحادية والخمسون
البنود ٢٤ و١٢ و٧ من جدول الأعمال المؤقت

حقوق الطفل

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم، مع الاشارة بصفة خاصة إلى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

مسألة إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان، ودراسة المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية إلى إقرار هذه الحقوق بما في ذلك ما يلي: المشاكل المتعلقة بالحق في التمتع بمستوى معيشي ملائم؛ الدين الخارجي؛ وسياسات التكيف الاقتصادي وآثارها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان وخاصة على تنفيذ إعلان الحق في التنمية

رسالة مؤرخة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس لجنة حقوق الانسان من السفير والقائم بالأعمال بالنيابة في بعثة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

يشرفني أن أحيل رفق هذا بيان حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن ضرورة اعتماد تدابير فعالة من أجل تعزيز وحماية حقوق الأطفال في شتى أنحاء العالم، ممن يقعون ضحايا لظروف صعبة بصفة خاصة، ولا سيما ظروف المنازعات المسلحة.

وسأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق الدورة الحادية والخمسين للجنة حقوق الإنسان في إطار البنود ٢٤ و١٢ و٧ من جدول الأعمال.

(توقيع): فلاديمير بافيتشيفيتش

مرفق

١ - إن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تؤيد القرار الذي يقتضي النظر في البند ١٠١ في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. وهي ترى أن الأطفال المحرومين من الحقوق الأساسية المكفولة لهم بموجب اتفاقية حقوق الطفل - الحق في الحياة وفي التمتع بأعلى مستويات الرعاية الصحية والطفولة الهانئة - يجب أن يعتبروا ضحايا ظروف صعبة بصفة خاصة.

٢ - وقد أثارت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هذه المسألة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ أمام لجنة حقوق الطفل وكذلك في محافل أخرى تابعة للأمم المتحدة.

٣ - إن انفصال بعض الجمهوريات عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية سابقا، وما تلا ذلك من آثار مدمرة نتيجة للحرب الدائرة في جوارها، بالإضافة إلى العقوبات المفروضة من قِبَل مجلس الأمن، قد أدت إلى تدهور سريع وهائل في مجمل الحالة الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٤ - وبالتالي فإن مستوى معيشة الأطفال في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد تدهور أيضا. ولا يستطيع أهالي الأطفال ولا الدولة توفير أحوال المعيشة الملائمة للتنمية البدنية والعقلية والروحية والأخلاقية والاجتماعية للأطفال في ظل هذه الظروف.

٥ - وترى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أنه من الضروري أن يسترعى اهتمام الجمعية العامة إلى حقيقة أنه رغم الجهود الهائلة المبذولة من قِبَل السلطات المختصة والأفراد، لا تزال أبسط حقوق الطفل - الحق في الحياة والبقاء والنمو - مهددة من جراء تطبيق العقوبات. ولهذا السبب فإن الأطفال في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما في ذلك الأطفال اللاجئون، يعيشون وسيظلون يعيشون في حالة من الحرمان مقارنة بالأطفال في سائر البلدان الموقعة على الاتفاقية.

٦ - إن النتائج المترتبة على العقوبات المفروضة من قبل الأمم المتحدة تؤثر تأثيرا سلبيا على صحة السكان ولا سيما المجموعات الأشد تأثرا، أي الأطفال والأمهات الحوامل والنساء. وتبين الحقائق الاحصائية بالفعل أن رفاهية الأطفال مهددة منذ اللحظة التي يولدون فيها. فطول فترة تعرضهم للتوتر والاجهاد وما يترتب على ذلك من اختلال في جهاز المناعة لديهم قد أدى إلى تفشي الأمراض بينهم على نطاق واسع. كما أن الاجهاد والتوتر النفسيين والشعور باليأس والضياع يسببان اخلالا خطيرا بالاستقرار العاطفي للأطفال. وتتردى صحة الأطفال بسبب سوء حالة التغذية، من حيث نوعية وكمية الغذاء، علاوة عن الافتقار إلى مواد التنظيف.

٧ - ومن السابق لأوانه إلى حد بعيد التنبؤ بصورة كاملة بما سيترتب على العقوبات المفروضة حاليا من آثار ضارة بصحة الأطفال. غير أن بعض البيانات الاحصائية والبيانات المستقاة من البحوث تبين بالفعل أن لهذه العقوبات آثارا مأساوية ودائمة على صحة الأطفال والنساء.

٨ - ومقارنة بما كان عليه الحال في الفترة السابقة، لا تزال النسبة المئوية للأطفال حديثي الولادة ممن لا يحصلون على مساعدة صحية ملائمة وكافية آخذة في التزايد. وخلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٢، تم تسجيل الحالات الشاذة التالية: تزايدت الأمراض المؤثرة على الأجنة بنسبة ١٣٧ في المائة، وتزايد بطء نمو الأجنة بنسبة ٧٨,٨ في المائة، وارتفعت نسبة الاختلالات السابقة للولادة بنسبة ٢٤,٨ في المائة، كما تزايدت حالات التعرض لمضاعفات عند الولادة بنسبة ١٤ في المائة. وهذه الحالات هي نتيجة لتدني مستويات المعيشة ونقص الرعاية الصحية.

٩ - ويشير أحدث البيانات إلى أن معدل وفيات الرضَّع قد تزايد نتيجة للإصابة بأمراض معوية وأمراض تتعلق بجهاز التنفس وتشوهات خلقية في فترة ما قبل الولادة، وما إلى ذلك.

١٠ - إن الزيادة في معدل الوفيات ناشئة عن تزايد عدد الأمراض المعدية والسل والاضطرابات السلوكية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معدل إصابة الأطفال بالأمراض مثل الاسهال، والأمراض المعدية، وفقر الدم، وحمى الروماتيزم، آخذة في التزايد.

١١ - وقد أظهرت نتائج دراسة أجريت مؤخرا حدوث زيادة في عدد حالات التهابات القلب التي تتخذ أشكالا خطيرة. وتضاعفت حالات الاصابة بالأمراض المعدية المتفشية. بل إن عدد المرضى والمتوفين قد بلغ في بعض الأحيان أربعة أمثال مستواه في الفترة السابقة لتطبيق العقوبات.

١٢ - وتزايد عدد الوفيات نتيجة للإصابة بمرض الحصبة. وبالرغم من وجود لقاح فعال ضد هذا المرض وغيره من الأمراض المعدية، فإن سلسلة الحماية قد انكسرت مما أدى إلى تفشي المرض ليكتسب أبعادا خطيرة. وبالمثل ورغم أنه من المعروف أن حالات إصابة بمرض التهاب السحايا الدرني سبق أن سُجِّلت في هذه المنطقة، فإن أخطر أشكال هذا المرض قد ظهرت في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ وسجِّل فيها معدل وفيات عالٍ أو حالات عجز خطيرة.

١٣ - وفيما يلي بعض المؤشرات التي تدل على التدهور الهائل في الحالة الصحية للسكان، ولا سيما الأطفال، في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على إثر تطبيق العقوبات. فقد بلغ عدد الأمراض المعدية المؤثرة على الأطفال في الأشهر الأولى من عام ١٩٩٣ سبعة أمثال مستواه في عام ١٩٩١. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٣، بلغ عدد حالات الوفاة المسجلة ثلاثة أمثال مستواه في الفترة نفسها من عام ١٩٩٢. وزاد عدد الأوبئة المسجلة في عام ١٩٩٢ بما نسبته ٣٢,٤ في المائة عن مستواه في عام ١٩٩١.

١٤ - كما أن الحالة فيما يتعلق بتعزيز مناعة الأطفال قد ازدادت سوءا بعد تطبيق العقوبات. فنتيجة للنقص في اللقاحات، لم يتم تلقيح أعداد كبيرة من الأطفال.

١٥ - وقد تراجعت نوعية خدمات الرعاية الصحية بشكل خطير حتى في أفضل مؤسسات الرعاية الصحية. وهذا ينعكس في عدم التنفيذ الكامل لإجراءات التشخيص، وتزايد حالات التشخيص غير الدقيق، وانخفاض عدد العمليات المختبرية، وتزايد حالات الوفيات في المستشفيات. ومن المستحيل عمليا اجراء عمليات جراحية معقدة باستخدام اللوازم والمعدات المحلية. فالافتقار إلى المعدات والامدادات واللوازم الطبية ومواد التخدير يزيد إلى حد بعيد من صعوبة اجراء العمليات الجراحية للأطفال.

١٦ - كما أن إجراء الفحوص الطبية للأطفال قبل سن الدراسة ولأطفال المدارس في عيادات خارجية والزيارات المنتظمة للأطباء في عام ١٩٩٢ قد سجّلت انخفاضا مقارنة بالفترة السابقة.

١٧ - إن السبب الأساسي لجميع المشاكل الصحية المذكورة أعلاه يتمثل في عدم القدرة على توفير اللوازم والمعدات الطبية لمؤسسات الرعاية الصحية. وعلى الرغم من أن استيراد الأدوية والمستحضرات الصيدلانية والمواد الصحية والمعدات الطبية ليس محظورا في إطار العقوبات المفروضة من قبل الأمم المتحدة، فإن هناك من الناحية العملية عقبات مختلفة تعترض سبيل ذلك، مثل الاجراءات التي تستغرق وقتا طويلا للحصول على موافقات من لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن، أو التأخير المتعمد لتوريد السلع الانسانية من قبل بعض البلدان رغم صدور التراخيص المطلوبة عن اللجنة لإرسال الشحنات، وما إلى ذلك.

١٨ - وقد تم بذل جهود هائلة لمنع حدوث المشاكل المذكورة أعلاه والتغلب عليها وتخفيف آثارها في مجال الرعاية الصحية، ولكن هذه الجهود لم تؤد إلى نتائج تذكر. وفي محاولة لبيان مدى خطورة الحالة، قدمت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تكرارا أدلة وبيانات قاطعة في هذا الشأن إلى المنظمات الدولية.

١٩ - إن صعوبة الحالة الاقتصادية التي تتفاقم من جراء العقوبات التي يفرضها مجلس الأمن هي السبب الرئيسي الذي يؤدي إلى تهديد حق الأطفال في التمتع بمستويات معيشة ملائمة وفي تلبية احتياجاتهم الأساسية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة والتدابير المتخذة من قبل الحكومة، فقد تردى أداء نظام الرعاية الاجتماعية، بما في ذلك رعاية الأطفال. ففي مواجهة معدلات التضخم الهائلة والمتسارعة على سبيل المثال، ضاعت من الناحية العملية القيمة الأساسية لمختلف أشكال المساعدة (إجازة الأمومة المدفوعة الأجر، والدعم المالي للأمهات العاطلات عن العمل، والتوفير المجاني لاحتياجات الرضّع، ومدفوعات إعالة الأطفال، وما إلى ذلك).

٢٠ - كما أن الحالة في مجال التعليم الذي كان مجانيا فضلا عن نوعية التعليم تبدو قاتمة إلى حد بعيد بسبب الافتقار إلى الأموال الضرورية لتوفير اللوازم المدرسية وتحديثها (أجهزة الحاسوب والأجهزة التلفزيونية وشرائط الفيديو والمسجلات). ونتيجة لنقص الوقود على سبيل المثال، اضطرت المدارس إلى تمديد فترة العطلة الشتوية من ثلاثة أسابيع إلى ستة أسابيع ويواجه الأطفال صعوبات فيما يتعلق بالنقل. كما تردت نوعية التعليم نتيجة لانقطاع التعاون والاتصالات على المستوى الدولي رغم أهميتها في تبادل وتعزيز المفاهيم التعليمية.

٢١ - وقد كانت العقوبات أشد وطأة على الأطفال اللاجئين الذين شردتهم الحرب. إذ لا يمكن لخدمات التعليم والرعاية الصحية المجانية التي يحصل عليها هؤلاء الأطفال في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تخفف من معاناتهم نتيجة لما أصابهم من جراء الدمار الذي خلفته الحرب وفقدانهم لمنازلهم وأسرهم. وعلى الرغم من أن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تبذل قصارى جهدها من أجل تحسين ظروف سكن ومعيشة هؤلاء الأطفال في ظل الأحوال الاقتصادية البالغة الصعوبة، فإنهم يبدون أكثر تعرضا للاضطرابات العقلية ولحالات الجنوح وإدمان الكحول والمخدرات والبغاء والانتحار.

٢٢ - إن الأطفال من جميع الأمم والأعراق هم مستقبل البشرية وهم رموز الحب والصبر والأمل ولكنهم كثيرا ما يكونون في الوقت نفسه أضعف فئات المجتمع كما أنهم يقعون في معظم الأحيان ضحايا للمنازعات والحروب التي يخوضها الكبار.

٢٣ - إن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تؤيد بالكامل جهود الجمعية العامة الرامية إلى تحديد المشاكل المتصلة بالأطفال المتأثرين من جراء المنازعات المسلحة بحيث يمكن اتخاذ كافة التدابير المتاحة للتخفيف من محنتهم. وليس لدى حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من حيث المبدأ أية تحفظات فيما يتعلق باعتماد بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن زجّ الأطفال في المنازعات المسلحة، ذلك لأن الحلول المعروضة في مشروع البروتوكول الاختياري مماثلة للتشريعات المعمول بها في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. إلا أن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تعتبر أن البروتوكول المرتقب ينبغي أن يشتمل بصورة اساسية على أحكام لتعزيز المعايير الانسانية القائمة ولمنع مختلف أشكال إساءة معاملة الأطفال في المنازعات المسلحة تحقيقا لمآرب سياسية.

- - - - -